Monday: 17 The Al Qada1434 - 23 September - Jssue No. 17840

أبين المدمرة.. التعويض يخضع لزاج المهندسين

النازحون يسكنون

في المرافق الحكومية

فى زنجبار بانتظار

إعادة الإعمار

والعمل الإداري

متوقف

>يواظب المواطن محمد الخضرعلى الحضور صباح كل يوم إلى صندوق الاعمار التابع لمحافظة أبين، كما لوأنه أحد الموظفين فيه.. الخضر يبحث عن التعويض لبناءمنزله الذي دمر أثناء المواجهات بين الارهابيين "أنصار الشريعة" والقوات الحكومية على مدى عام كامل.



تحقيق/عبدالناصر الهلالي

يقول الخضر بعد أن أخذ نفساً عميقاً نبحث عن التعويض الخاص بالدفعة الثانية لإعادة إعمار أبين.

هذا لا يعنى أن التعويض كان عادلاً بنظر الخضر، كثيرون يأتون صباحاً إلى المكان ذاته، ويعودون أدراجهم دون الحصول على ما يريدون حسب القانون الصادر بقرار جمهوري رقم 101 لسنة 2012م.

ويضيف الخضر: بيتى 200 متر، وأعطوني 17 ألف ريال عن المتر الواحد كتعويض وأعطوا غيرى ممن لديهم وساطات 60 ألف ريال عن المتر الواحد.

ولا يخفى الخضير وغيره قلقة وامتعاضه من أن آلمهندسين الذين يعملون على تقييم الأضرار في المنازل لا يودون عملهم كما يجب، بل بعشوائية وحسب ثقل وساطة المتضرر، ويحكى أحدهم قصة تعويضه بمرارة: "رفع المهندسون تعويضي إلى الصندوق" وجاء في الرفع أن الطابق الثاني من منزلي بحاجة إلى ترميم والطابق الأول بحاجةً إلى هدم وإخراج المخلفات.. ويضيف: "بذمتكم هؤلاء

مواطن آخر قيم المهندسون أضرار منزله بـ300 ألف ريال تدفع على ثلاث مراحل بحسب الجدول الذي وضعه الصندوق لدفع التعويضات، غير أن هذا المواطن ترك حقه ومضى لأن المبلغ الذي سيحصل عليه كما يقول لا يكفيه للمعاملة والجري اليومي لمتابعة الصندوق في الحصول على

على محسن فضل راح يعرض علي وثائقه التي تثبت أحقيته بالحصول على التعويض، وكاتِب التحقيق يحتفظ بتلك الوثائق غير أن الصندوق ظل يماطله حتى الآن بدفع تكلفة الأضرار كما يقول. المفارقة العجيبة أن البعض لا يمتلكون منازل وحصلوا على تعويضات ومن يمتلكون منازل مهدمة لا يحصلون على

محافظ المحافظة في أبين والمدير التنفيذي السابق لصندوق إعادة إعمار أبين الذي يتخذ من عدن مقراً له اعترفا بوجود أخطاء رافقت صرف التعويضات في المرحلة الأولى.

وتحدث الرجلان في تصريحات صحفية عقبت صرف التعويضات في المرحلة الأولى أن الأخطاء في هكذا عمل أمر وارد، المهم أن الكثير من المتضررين حصلوا على التعويضات وتحدثنا عن أخطاء وقع فيها المهندسون عند حصر الأضرار، حاولت الاتصال بهما غير أن أحداً منهما لم يرد على الاتصالات.. ذهبت إلى الصندوق الذي قالوا أنه بانتظار مدير تنفيذي

جدید لکنی لم أحصل علی توضیح من أحد.. الجميع فيه يمتنعون عن الإدلاء بتصريحات للصحفيين. الصندوق الذي أنشئ بموجب قرار جمهوري برئاسة رئيس الوزراء، وعضوية 17 وزيراً إلى جانب محافظ

المحافظة وممثل عن منظمات المجتمع المدنى وثلاث شخصيات اعتبارية من المحافظة، صرف حتى الآن حسب تقارير صادرة عنه سبعة مليارات ريال كدفعة أولى من إجمالي 21 مليار ريال هي قوام ما يجب دفعه للمتضررين في المحافظة. وتذكر تلك التقارير أن

إجمالي المساكن التي تُم تقدير الأضرار فيهاً 12615 مسكناً، والمنازل إلتي لم يتم تقدير أضرارها عددها 1892

بدأت التعويضات تسلم

إلى السكان من مارس الماضي، وكان من المقرر أن تنتهي من التسليم في يوليو الماضي غير أن الأخطاء التي حرمت البعض من الحصول على التعويضات أخرت المهمة التي لأجلها صدر قرار جمهوري بإنشاء

ولا تزال أبواب الصندوق مغلقة أمام المتضررين حتى هذه اللحظة حصل على التعويض 2000 شخص متضرر فقط

للمدير التنفيذي السابق للصندوق ناصر يافعي وتبقى %60 حسب المصدر ذاته.

حسب تصريحات 2.2% من إجمالي سكان اليمن البالغ نحو 25 مليون نسمة حسب آخر تعداد سكاني في العام 2004م. في اللقاء الموسع الخاص بإعادة تأهيل



مداخلة له أن التقديرات المالية لتكلفة الأضرار التي لحقت بمحافظة أبين على ضوء حصر آلأضرار 125 مليار ريال.

أبين التي لا تزال مدمرة ولا تزال الكثير من الذين تضررت منازلهم يسكنون في المرافق الحكومية بسبب بطء العمل في إعادة إلإعمار الذي يتوجب الانتهاء منه خلال

المواطنون رفعوا شكاوى إلى السلطة المحلية تتضمن التأخر في دفع التعويضات والظلم في عدم تقدير الأضرار بمنازلهم بشكل عادل ناهيك عن عبث المهندسين في تقييم الأضرار كما يقولون.

المحافظ اعترف بتلقيه الكثير من الشكاوى لكنه لم ينظر فيها كما يقول المواطن محمد الخضر كونه إلى الآن لم يتلق الرد.

ويحمل الخضر، وموطنون كثيرون المحافظ المسئولية الكاملة عن الظلم الذي لحق بهم. ويقول الخضر المسئول الأول والأخير

محافظ المحافظة. ويضيف: العاملون في الصندوق غير أكفاء في الحفاظ على حقوق الناس، والصندوق

لا يعمل إلا حسب إرادة المحافظ. وكان قد تم توقيف المدير التنفيذي السابق للصندوق، الذي يقول المواطنين أنه جاء بشكل مخالف للقانون الذي صدر بقرار جمهوري.

وتنص المادة 14 الفقرة أ أن تتم مسابقة بطريقة إعلان يتم بموجِبه اختيار مدير تنفيذي للصندوق وفقأ لمعايير شفافة

مواطنون يشكون من عبثية تقييم الأضرار والسلطة المحلية تعترف

ومعلنة تمكن من اختيار الأكثر كفاءة وتأهيلا ويخشى السكان من تكرار العبث بأموال الصندوق على غرار ما حدث في الفترة السابقة، لا سيما أن توقف العملّ في الصندوق هو القائم حتى الآن. وكان الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

بصدد إصدار تقرير حول المبالغ التي تصرف بها الصندوق. مصدر في الجهاز يقول: العاملون في الصندوق يرفعون تقاريرهم إلى قيادة

الجهاز ولا ندري أين تذهب بعد ذلك. ويطالب المواطنون بضرورة إجراء تحقيق شفاف لمعرفة أين ذهبت مبالغ الدفعة الأولى التي لم يتسلمها الكثير من المواطنين كتعويضات عن مساكنهم التي دمرتها الحرب.

ويتلقى الصندوق مخصصات مالية من الموازنة العامة للدولة، ومساعدات من شركاء التنمية في الدول الصديقة والشقيقة والتبرعات وآلهبات التي تقدمها الشخصيات الطبيعية والاعتبارية في الداخل والخارج.